

196 EX/8

المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والتسعون بعد المائة



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

١٩٦ م ت ٨/

باريس، ٢٠١٥/٣/١٧

الأصل: إنجليزي

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشاركة اليونسكو في الأعمال التحضيرية

لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الملخص

موجب القرار ١٩٥ م ت ٨/، فإن المجلس التنفيذي "دعا المديرية العامة إلى أن تقدم إليه في دورته السادسة والتسعين بعد المائة تقريراً عما آلت إليه مشاركة المنظمة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

الإجراء المتوقع أن يتخذه المجلس التنفيذي: القرار المقترح في الفقرة ٣٨.

أولاً - الخلفية

١ - بعد أكثر من عام من المداولات التشاورية الجامعة والمكثفة، اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية ١٧ هدفاً محدداً مشفوعاً بغايات عددها ١٦٩ غاية وصفها بأنها "ذات وجهة عملية، وتتسم بطابع عالمي وقابلة للتطبيق على الجميع"، مع مراعاة اختلاف الواقع والقدرات ومستويات التنمية على المستوى الوطني. وعلى وجه العموم، فإن أولويات اليونسكو في مجالات التعليم، والثقافة، والعلوم، والاتصالات والمعلومات تجد انعكاساً لها في هذه الأهداف والغايات. وترد معلومات أكثر تحديداً بشأن هذه الأهداف والغايات من حيث صلتها بمجالات اختصاص اليونسكو في الوثيقة ١٩٥ م/ت/٨.

٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره التجميعي المعنون "[الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠](#): القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض". ويحدد التقرير التجميعي ستة عناصر رئيسية كوسيلة لصوغ خطة المستقبل وتيسير مداولات الدول الأعضاء، وهذه العناصر هي: الكرامة، والناس، والكوكب، والرخاء، والعدل، والشراكة. ويقدم التقرير التجميعي مجموعة من التوصيات بشأن التمويل، والتكنولوجيا، والابتكار، والعلوم، وثورة البيانات، وإطار المساءلة. ويقترح التقرير أن تشمل الخطوات التالية إجراء "مراجعة تقنية" للأهداف والغايات للتأكد من أنها صيغت على نحو يجعلها قابلة للقياس والتحقيق، وأنها متسقة مع معايير الأمم المتحدة واتفاقاتها القائمة، كما تشمل صياغة مجموعة من المؤشرات يمكن أن تسندها الدول الأعضاء إلى مجموعة من الخبراء التقنيين في منظومة الأمم المتحدة. كما يشير التقرير في عجالة إلى الكيفية التي يمكن بها جعل الأمم المتحدة "على مستوى الغرض المنشود" لدعم البلدان في تنفيذها لجيل جديد من أهداف التنمية المستدامة.

٣ - ويعكس التقرير بصورة جيدة أولويات اليونسكو في مجالات التعليم، والثقافة، والعلوم، والاتصالات والمعلومات وإن كان بذلك بدرجات متباينة. فموضوع التعليم يشار إليه باقتضاب إلى حد ما، وإن تم تناوله بصورة كافية تحت الفرع الذي يتناول موضوع "الناس". وأولي موضوع العلوم اهتماماً كبيراً وغير مسبوق حيث خصص له التقرير فرعاً كاملاً. وينظر إلى هذا الأمر باعتباره تقدماً كبيراً ويتمشى تماماً رؤية المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمين العام، الذي تتولي اليونسكو أعمال أمانته. واعتُبر أن التقرير شق طريقاً جديداً لما أبداه من اعتراف بأهمية التنوع الثقافي والثقافة عموماً وما لها من دور في "إحداث ما نسعى إليه من تغيير مفض إلى التحول". ويشير التقرير أيضاً إلى الحاجة إلى توجيه استثمارات طويلة الأجل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإلى الحاجة إلى حرية الصحافة وحرية التعبير. كما يشير التقرير إلى الحاجة إلى حفظ المحيطات والموارد البحرية وإلى أهمية تعزيز إدارة التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة، والتصدي بشكل عادل لتغير المناخ، ووضع حد لفقدان التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على التكيف. ويتضمن التقرير بعداً اجتماعياً قوياً، مؤكداً على قيم العالمية وعدم الإقصاء والكفاح ضد عدم المساواة بمختلف أشكالها، كما يؤكد على المساواة بين الجنسين. وفي هذه المرحلة، فإن العناصر

السة التي اقترحها الأمين العام في تقريره لتيسير التواصل بشأن وضع الخطة الجديدة (وهي الناس، والكوكب، والرخاء، والعدل، والكرامة، والشراكات) لم تغير من المبادئ التي تسير عليها عملية التفاوض.

٤ - وقد اتفقت الدول الأعضاء على أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سينظر أيضاً في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٣٠٩). وفي أول اجتماع حكومي دولي لتقييم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (١٩-٢١ كانون الثاني/يناير)، كررت الدول الأعضاء تأكيد تأييدها للإبقاء على الأهداف التي حددها الفريق العامل المفتوح باب العضوية وعدم فتح الباب أمام إجراء "مراجعة تقنية" لها. فقد رأت بعض الدول الأعضاء أن هذه الممارسة من شأنها أن تقوض التوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في حين أيدت دول أعضاء أخرى إجراء هذه "المراجعة التقنية" على نحو يكفل ألا تكون الأهداف قد تم وضعها دون مستوى الاتفاقات الدولية المتفق عليها بالفعل وأن تكون الأهداف واقعية وقابلة للقياس.

٥ - واستعداداً لمؤتمر القمة الرفيع المستوى (٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) الذي من المتوقع أن تعتمد فيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اتفقت الدول الأعضاء على أن تتضمن الوثيقة الختامية التي سيتم إعدادها لاعتمادها في مؤتمر القمة العناصر الأساسية التالية: إعلان؛ أهداف وغايات التنمية المستدامة؛ سبل التنفيذ والشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة؛ المتابعة والاستعراض. واعتمدت أيضاً خريطة طريق لوضع اللمسات النهائية على خطة التنمية^١. وستكون المسودة الأولى الكاملة لعناصر الخطة متاحة في نيسان/أبريل.

ثانياً - آخر التطورات ومشاركة اليونسكو

٦ - حتى الآن، ما برحت المفاوضات تدور حول التقييم والإعلان السياسي. وتم وضع رسائل أساسية للدعوة خلال هذه المفاوضات إلى إبراز أولويات اليونسكو في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الأمر الذي حبذته أيضاً جميع الوفود في باريس. وفي خلال هذه المفاوضات، أشارت بلدان عديدة إلى مجالات أولوية اليونسكو، ولا سيما ضرورة الاعتراف بالثقافة كعنصر مميّز ومحرك للتنمية المستدامة، وبأهمية التنوع الثقافي، والعلم والتكنولوجيا، وترابط العلوم والسياسة، ونظم الرصد والتقييم القائمة على أساس علمي، والمواطنة العالمية، والدور الرئيسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٧ - وستعقد جلسة التفاوض التالية بشأن أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وستكون بمثابة فرصة هامة للدعوة إلى الحفاظ على الطابع الطموح والساعي إلى تحقيق

^١ انظر:

التحول الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وقد تشكل هذه الجلسة أيضاً فرصة لتقديم التعليقات التقنية حول إمكانية تجويد تلك الأهداف.

٨ - وستتيح الجلسة المعنية بوسائل التنفيذ والشراكة العالمية للتنمية المستدامة (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، والتي ستستعرض فيها الدول الأعضاء مسائل التمويل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، فرصة أخرى للدعوة إلى تقديم التمويل لأهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بمجالات أولوية اليونسكو. وتوصي اليونسكو بأن تخصص الدول الأعضاء ما لا يقل عن ٤-٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أو ما لا يقل عن ١٥-٢٠ في المائة من إنفاقها العام للتعليم^٢، مع إعطاء الأولوية لأشد الفئات احتياجاً؛ وأن تعزز التعاون المالي لأغراض التعليم، مع إعطاء الأولوية لأشد البلدان احتياجاً^٣. وتوصي اليونسكو أيضاً بزيادة الاستثمارات في التعليم والبحوث والتنمية، بما في ذلك توجيه اعتمادات خاصة للنهوض بالعلوم الأساسية وبناء القدرات في مجال العلوم بما يساعد على الإنجاز الفعال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما ينبغي النظر في زيادة الاستثمارات في الثقافة والتنمية وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها مجالات هامة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وستناقش الجلسة المخصصة للمتابعة والاستعراض (أيار/مايو ٢٠١٥) المنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتباره الآلية الرئيسية لاستعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستوفر هذه الجلسة الاستراتيجية بوجه خاص فرصة لتعزيز ودعم إدماج هياكل وآليات الرصد القائمة في اليونسكو من قبيل التقرير العالمي الجديد لرصد التعليم الذي سيتم إصداره مستقبلاً؛ والتقرير العالمي لتنمية موارد المياه؛ والتقرير المتعلق بالعلوم؛ والتقرير المتعلق بالصناعات الثقافية؛ والتقرير العالمي الجديد المتعلق بعلوم المحيطات.

١٠ - كما تتابع اليونسكو عن كذب المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليو، حيث سيتم تحقيق اتفاق بشأن إقامة شراكة عالمية في هذا الصدد. وسيكون ذلك بمثابة إسهام مهم في تحديد سبل التنفيذ الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١ - وستشكل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس وتقوم فيه اليونسكو بدور رئيسي، أحد العناصر الهامة الأخرى في تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

^٢ انظر أيضاً بيان الاجتماع السابع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (داكار، ٢٠٠٧)، المتاح على الموقع التالي:

<http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001560/156099e.pdf>، وبيان الاجتماع السادس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم

للجميع (القاهرة، ٢٠٠٦)، المتاح على الموقع التالي: <http://www.unesco.org/education/HLG2006/Communique22Nov.pdf>.

^٣ انظر اتفاق مسقط، المتاح على الموقع التالي: <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002281/228122E.pdf>.

١٢- وفي حين لا تزال عملية إعداد الخطة تتسم بشكل شديد بالطابع الحكومي الدولي وتستند إلى وثيقة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ما فتئت اليونسكو تدعم بنشاط المداولات التي تجريها الدول الأعضاء من خلال فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتقديم مدخلات للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بشأن وضع إطار لمشاريع المؤشرات ولعملية الرصد، فضلاً عن آليات المساءلة المقترحة لرصد التقدم المحرز بشأن الغايات/المؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

١٣- وفي إطار فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، قامت اليونسكو، بوصفها، جنباً إلى جنب مع اليونيسيف، إحدى الجهتين الرائدتين المعنيتين بالهدف الخاص بالتعليم من أهداف التنمية المستدامة (الهدف ٤)، وبوصفها، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إحدى الجهات الرائدة المعنية بالهدف الخاص بالمحيطات (الهدف ١٤)، بإعداد مشاريع المؤشرات وقدمت التعليقات التقنية بشأن الغايات المتعلقة بهذين الهدفين. وقامت اليونسكو أيضاً، بوصفها عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بتنمية الموارد المائية، بإعداد مشاريع المؤشرات في هذا الصدد وقدمت التعليقات التقنية بشأن الغايات المتعلقة بالهدف الخاص بتوافر المياه (الهدف ٦). وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت المنظمة في صياغة المؤشرات وقدمت التعليقات التقنية بشأن الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الهدف ١٥) وتغير المناخ (الهدف ١٣)^٤. وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ساهمت اليونسكو بمؤشرين يتعلقان بالبحث والتطوير في مجال الهدف المتعلق بالتصنيع الشامل (الهدف ٩). كما اقترحت مؤشرين بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم في إطار الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين (الهدف ٥).

١٤- ولئن لم يكن هناك هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالثقافة، فقد ساهمت اليونسكو في وضع مشاريع مؤشرات للثقافة في إطار الغايات المتعلقة بأهداف القضاء على الجوع (الهدف ٢)، والتعليم (الهدف ٤)، والنمو الاقتصادي المستدام (الهدف ٨)، والمدن المستدامة (الهدف ١١)، وأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة (الهدف ١٢)، مستندة في ذلك إلى ثقافتها المتعلقة بإعداد مؤشرات التنمية. واقترحت اليونسكو أيضاً مؤشرين بشأن حرية التعبير في إطار الهدف المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد (الهدف ١٦)، مستندة في ذلك إلى مؤسراتها المتعلقة بتنمية وسائل الإعلام. وتم إعداد جميع مشاريع المؤشرات بالتشاور الوثيق مع قطاعات البرنامج ومعهد اليونسكو للإحصاء. وقدمت اليونسكو أيضاً مدخلات لفريق تقديم المساعدة التقنية المشترك بين الوكالات بشأن آليات المساءلة المقترحة لرصد التقدم المحرز بشأن غايات/مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

^٤ مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

١٥- وستواصل قطاعات البرنامج العمل بشكل وثيق مع معهد اليونسكو للإحصاء بشأن إعداد وتحسين المؤشرات الملائمة التي يمكن إدراجها في إطار العمل المتعلق بمشاريع المؤشرات وأساليب الرصد الخاص بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستواصل المنظمة أيضاً المتابعة الوثيقة لأعمال اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، التي يشارك معهد اليونسكو للإحصاء في عضويتها، فيما يتعلق بفريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي أعلن عن إنشائه مؤخراً في اجتماع اللجنة الأخير المعقود في شباط/فبراير، والذي سيكلف بمهمة وضع اللمسات النهائية على المقترح الخاص بإطار المؤشرات والانتهاء من وضعها بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١٦- وما برحت المشاركة الاستباقية والفعالة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشكل إحدى أولويات اليونسكو. ولذلك، ستواصل المنظمة الدعوة إلى إدراج أولوياتها الرئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وذلك بالتعاون مع الشركاء في الأمم المتحدة، ومع الدول الأعضاء، والشركاء الاستشاريين الآخرين، من قبيل المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمم العام للأمم المتحدة.

التعليم

١٧- لا مراء في أن التعليم، بالنسبة لليونسكو، يحتل مكانة رئيسية في خطة التنمية المستدامة. ولا بد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تضمن التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم للجميع مدى الحياة، على نحو ما جرى التعبير عنه في الهدف المقترح المتعلق بالتعليم (الهدف ٤). وتبدي اليونسكو استعدادها لقيادة تنسيق ورصد تنفيذ جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعة التقدم المحرز في هذا الصدد على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تقترح اليونسكو إصدار تقرير عالمي جديد لرصد التعليم بحيث ينشر مدعوماً بالبيانات التي يوفرها معهد اليونسكو للإحصاء.

١٨- وتعمل اليونسكو على حشد المجتمع الدولي حول الطابع المركزي للتعليم، وتساعد بنشاط في صياغة جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥. وعُقدت في هذا الإطار مجموعة من المؤتمرات الوزارية الإقليمية لاستعراض التقدم المحرز في إطار توفير التعليم للجميع، وبناء مواقف إقليمية، وإعداد توصيات لجدول الأعمال المقبل للتعليم وإطار عمله ذي الصلة، على غرار ما حدث في الاجتماع الوزاري الاستعراضي العاشر للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. ومن خلال العمل في إطار الفريق الاستشاري التقني للتعليم للجميع المعني بوضع مؤشرات التعليم لما بعد عام ٢٠١٥، تم وضع اقتراح تفصيلي بشأن المؤشرات اللازمة لرصد التعليم فيما بعد عام ٢٠١٥. واستناداً إلى التوصيات التي أعدها الفريق، قامت اليونسكو واليونسيف حينئذ بتقديم اقتراح مشترك بشأن مؤشرات التعليم وتم تقديمه إلى فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة.

١٩- ويمثل المنتدى العالمي للتربية، المقرر عقده في إنشون، جمهورية كوريا، في أيار/مايو ٢٠١٥، أحد الأحداث الرئيسية في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويرمي المنتدى إلى إعداد موقف مشترك بشأن الهدف

والغابات المتعلقة بالتعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي من المتوقع اعتمادها في مؤتمر القمة الذي ستعقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وكذلك الاتفاق على إطار عمل شامل لتوجيه ودعم تنفيذ جدول أعمال التعليم في المستقبل، ولا سيما على المستوى القطري. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذا المؤتمر، وعن الجهود التي تبذلها اليونسكو لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الوثيقة ١٩٦ م/ت/٧.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

٢٠- ترى اليونسكو أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تركز على الربط القوي بين العلوم والسياسات كوسيلة لإدارة وحشد المعارف العلمية ونظم المعارف المحلية والوطنية لغرض تحديد وتنفيذ الحلول الممكنة للتصدي للقضايا المعقدة من قبيل تغير المناخ، والطاقة المستدامة، والتحديات المتصلة بأمن المياه والمحيطات؛ ومن أجل الاستخدام الفعال للمجموعات البيانية الضخمة، وسد الثغرات في مجال البيانات، وتحسين إدارة المعارف. ويكتسي الحد من الثغرات القائمة بين البلدان وفي داخلها في مجال العلوم والمعارف أهمية بالغة من أجل إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أن للعلوم دورا هاما تؤديه في مجال إثراء عملية الرصد المنهجي وتقييم التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من غايات. وتدعم اليونسكو الغايات المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار المدرجة في إطار الهدف المتعلق بوسائل التنفيذ والشراكة العالمية (الهدف ١٧)، كما تؤيد الغاية الأساسية المدرجة في إطار الهدف ٩ بشأن تحسين البحث العلمي، وذلك بسبل تشمل زيادة أعداد العاملين في مجال البحث والتطوير وزيادة الإنفاق المخصص لهذا المجال. وقد أسهمت اليونسكو بمؤشرين يتعلقان بالبحث والتطوير في إطار هذه الغاية وقدمتهما إلى فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة. ويوفر تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم إطارا متينا لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الغايات التي وضعها فريق الدعم التقني من خلال مؤشرات وقياسات الفريق التي جرى اختبارها جيدا على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

٢١- وفي مجال العلوم، تعمل اليونسكو بنشاط مع الأوساط العلمية الدولية بما يعكس الدور المؤثر والدينامي لفريق الدعم التقني وما يقدمه من إسهام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري العلمي التابع للأمم العام، الذي تقوم اليونسكو بأعمال أمانته. وفي هذا الصدد، تعترم اليونسكو تنظيم مناسبة بحضور أعضاء المجلس الاستشاري العلمي على هامش جلسة التفاوض بشأن وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (نيسان/أبريل ٢٠١٥).

المياه

٢٢- تدعو اليونسكو إلى تحقيق أمن المياه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتؤيد الهدف المقترح بشأن المياه (الهدف ٦). ودأبت المنظمة على تزويد الدول الأعضاء بالمشورة التقنية بشأن هذا الهدف المقترح، وحشدت شبكتها الخاصة باللجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي والمراكز المعنية بشؤون المياه وكراسيها الجامعية لغرض الإسهام في

هذه العملية. وشاركت اليونسكو أيضاً، بوصفها عضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، في المبادرة العالمية الموسعة المعنية برصد المياه لغرض وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الغايات المقترحة في إطار الهدف ٦، وإعداد خريطة طريق لتنفيذها بالتعاون مع آليات الرصد ذات الصلة. وفي كانون الثاني/يناير، جمعت المبادرة قرابة ٢٠ بلداً لمناقشة المؤشرات المقترحة التي جرى تحديدها على مدى الأشهر الأخيرة في إطار الشراكة المتعلقة بالمبادرة، ثم جرى تعديل هذه المؤشرات والمواءمة بينها في اجتماع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عقد في شباط/فبراير وتم إرسالها إلى فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة. ولغرض زيادة تعزيز الدعوة إلى إدراج الهدف ٦ في خطة التنمية، ستقوم اليونسكو بإصدار تقرير عن تنمية موارد المياه في العالم، بالتنسيق مع البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية، أثناء الاحتفال الرسمي بيوم المياه العالمي في ٢٠ آذار/مارس في نيودلهي.

المحيطات

٢٣- بغية التصدي للتحديات المرتبطة **بالمحيطات**، تشارك لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بصورة ناشطة في المناقشات المشتركة بين الوكالات بشأن هدف التنمية المستدامة المقترح والمتعلق بالمحيطات (الهدف ١٤)، وتشارك في قيادة المناقشات التي تجريها المجموعات التابعة لفريق الدعم التقني مع كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع مشاريع المؤشرات واستعراض الغايات التقنية المتصلة بهذا الهدف. وترى اليونسكو أن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الهدف القائم بذاته المتعلق بالمحيطات، ينبغي أن يستند إلى نهج علمي متكامل يقوم على أفضل المعارف المتاحة. وتعد عمليات الرصد المستمرة للمحيطات والعلوم المتعلقة بها أمراً أساسياً لفهم الدور الذي تؤديه النظم البيئية البحرية والساحلية السليمة وتقدير قيمتها المحتملة بصورة أفضل. وترى اليونسكو أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تنحو بعيداً عن النهج المتوقع في تناولها لقضايا المحيطات وأن تأخذ بنهج متكامل يستند إلى النظم البيئية ويربط بين القضايا والتحديات الرئيسية بشكل عابر لحدود الولايات القضائية والسياسية. ويوفر التقرير العالمي الجديد لعلوم المحيطات الذي تظطلع به اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إطاراً لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتصل بالعلوم البحرية وتنمية القدرات، ويوفر استعراضاً عاماً لاستثمارات البلدان وقدراتها في مجال علوم المحيطات ورصدها والتكنولوجيات المتعلقة بها.

التنوع البيولوجي

٢٤- كما هو الحال بالنسبة لرؤية اليونسكو فيما يتعلق بمراد المياه والمحيطات، تعتقد اليونسكو أيضاً أن حماية **التنوع البيولوجي** تشكل أحد العناصر الحاسمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأيدت اليونسكو وضع مشاريع للغايات والمؤشرات في هذا الشأن، ووفرت التعليقات التقنية بشأن الغايات المتعلقة بالهدف المقترح الخاص بالتنوع البيولوجي (الهدف ١٥)، وتم إرسالها إلى فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة. وتماثل الغايات والمؤشرات المقترحة المتعلقة بالتنوع البيولوجي الغايات والمؤشرات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، كما أنها تجسد مساهمة اليونسكو المتمثلة في ضرورة ضمان حماية التنوع البيولوجي عن طريق شمول المناطق المحمية،

واستخدام وإدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بشكل مستدام، وكذلك ترميمها استناداً إلى الإجراءات والمساهمات المقدمة من المواقع التي تحددها اليونسكو.

العلوم الاجتماعية والإنسانية

٢٥- تدعو اليونسكو أيضاً إلى وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقوم على عدم الاستبعاد الاجتماعي وتطبق نهجاً إزاء التنمية يقوم على حقوق الإنسان. وينبغي تعزيز ثقافة السلام كعنصر تمكيني رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة أن القيم والممارسات المتعلقة بالاحترام المتبادل والتسامح، والتي يتم تعزيزها من خلال الحوار بين الثقافات والأديان، والالتزام بروح من عدم العنف والمصالحة، هي أمور أساسية لتحقيق السلام الدائم الذي ينشده كل أعضاء المجتمع. وتسعى المنظمة أيضاً إلى ضمان إقامة روابط قوية بين بحوث العلوم الاجتماعية والسياسات العامة التي تقوم على الحقوق، وتراعي الاعتبارات المتعلقة بالجنسين، وتتيح تنمية قدرات الشباب وإشراكهم في المجتمع كعناصر للسلام. وتؤيد اليونسكو الغايات المدرجة في إطار مختلف أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر المدقع، وإقامة نظم الحماية الاجتماعية، والحد من أوجه عدم المساواة، ووضع سياسات للمدن تكون شاملة للجميع، علاوة على السياسات التشاركية التي لا تهمش أحداً فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

الاتصالات والمعلومات

٢٦- تدعو اليونسكو أيضاً إلى الاعتراف بالدور الحيوي الذي تؤديه حرية التعبير وتوفير فرص الحصول على المعلومات والمعارف في تحقيق التنمية المستدامة في إطار عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعد ضمان تمتع المجتمعات بحرية التعبير وبفرص الحصول على المعلومات أمراً أساسياً لضمان تحويل المعلومات المتولدة عن البيانات التي تم جمعها من أجل تحقيق التنمية المستدامة إلى إجراءات عملية. كما أن التدفق الحر للمعلومات العامة وعمليات المناقشة والتحليل المستقلة في وسائل الإعلام والمجتمع المدني تشكل أيضاً عنصراً حاسماً لضمان الاستخدام الفعال للبيانات. وفي واقع الأمر، فإن عمليات الاستعراض أو الرصد أو المساءلة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المستقبل إنما تعتمد في حد ذاتها على توافر حرية التعبير.

٢٧- وتؤيد اليونسكو الغايات المبينة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتصل بتعزيز تمكين المرأة؛ وتوفير المنح الدراسية للبلدان النامية للالتحاق بالتعليم العالي؛ وزيادة فرص الحصول عليها والاستفادة منها في أقل البلدان نمواً. ومع أن هناك غاية ترتبط بتوفير فرص الحصول على المعلومات وحماية الحريات الأساسية، لا ترد إشارة صريحة إلى حرية التعبير ووسائل الإعلام في حد ذاتها. وكان البرنامج الدولي لتنمية الاتصال قد أعرب في دورته التاسعة والعشرين عن أسفه لذلك، ومن ثمّ حث الدول الأعضاء على ضمان إدماج حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وحريتها واستقلاليتها وتعدديتها في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، مشيراً إلى مواصلة

إشراك المنظمة في الجهود المبذولة في هذا الصدد. وتعاون المنظمة أيضاً مع أكاديمية دويتشه فيله في وضع المؤشرات الممكنة التي تكفل استدامة وسائل الإعلام باعتبار ذلك استراتيجية طويلة الأجل لتأكيد موقعها كجهة مرجعية رئيسية لتقييم استدامة وسائل الإعلام عن طريق الاستعانة بالمؤشرات الحالية لتطوير وسائل الإعلام. وتضطلع أيضاً بإعداد منشور جديد يرتبط بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحت عنوان "تدريس الصحافة لصالح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: مجموعة المناهج الدراسية الجديدة".

المساواة بين الجنسين

٢٨- ترى اليونسكو أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة إلا بإطلاق الإمكانيات الكاملة للفتيات والنساء وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن. وتدعو المنظمة مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة إلى إدراج المساواة بين الجنسين في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين ومن خلال المناقشات الثنائية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وساهمت اليونسكو في صياغة الوثيقة الاستراتيجية التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي دعت إلى تخصيص هدف قائم بذاته لتحقيق المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، وتمكين المرأة (الهدف ٥)، وإلى إبراز المساواة بين الجنسين في الغايات المتعلقة بالأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. وتضمن ذلك الدعوة إلى تخصيص غاية محددة في إطار الهدف المتعلق بالتعليم (الهدف ٤) بشأن القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التعليم. وفي إطار فريق الدعم التقني، قدمت اليونسكو مقترحات لتعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق إعداد المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس في الغايات المتصلة بالتعليم وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطار أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٩٥ م/ت/٨: دور الثقافة في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٩- يرد في الفرع أدناه المزيد من المعلومات المتعمقة بشأن عمل اليونسكو في الدعوة إلى إدماج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استجابة لقرار المجلس التنفيذي ١٩٥ م/ت/٨، الذي طلب من المديرية العامة بوجه خاص أن تقدم إليه تقريراً مرحلياً عن تنفيذ ذلك القرار.

٣٠- وتعد الثقافة عنصراً مكملاً ومحركاً للتنمية المستدامة. وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد الوظائف، وتحقيق القدرة الاقتصادية على توقي الصدمات، والاستخدام المستدام للموارد، واستدامة السياحة. وتسهم الثقافة في جودة التعليم، وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال المعارف المحلية والتقليدية وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفضلاً عن ذلك، فإن الثقافة تعزز من امتلاك البلدان لزام سياساتها الإنمائية وفعالية تنفيذها. ومن شأن حشد ما تنطوي عليه الثقافة من قوة - من خلال التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية - أن يحفز عملية التغيير المفضي إلى التحول

الذي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣١- وتؤيد اليونسكو الإبقاء على الإشارة إلى الثقافة في الفقرة الاستهلالية لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفي الغايات ذات الصلة بالأهداف ٢ و ٤ و ٨ و ١١ و ١٢ من أهداف التنمية المستدامة. كما تواصل الدعوة إلى إدماج الثقافة صراحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وقد نظمت في هذا الصدد مناقشات دولية في إطار عمل اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة - وبخاصة اتفاقيات الأعوام ١٩٧٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وفي إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، والحوارات المتعلقة بالثقافة والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والأحداث الرفيعة المستوى، وبالتعاون الوثيق مع مجموعة أصدقاء الثقافة والتنمية في نيويورك، بالإضافة إلى تحالف المنظمات غير الحكومية الذي قاد حملة "#culture2015goal".

٣٢- وعقدت مناقشة مواضيعية خاصة بشأن الثقافة والتنمية دعا إليها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع اليونسكو (٥ أيار/مايو، نيويورك). وضمت هذه المناقشة المواضيعية ١٨ من الوزراء والممثلين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء، جنباً إلى جنب مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والمديرة العامة لليونسكو، ورئيس المؤتمر العام لليونسكو، ورئيسة المجلس التنفيذي لليونسكو، والأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، وممثلي مجموعة ال ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي، وأدلو جميعهم بيانات قوية دعماً لإدماج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدمت اليونسكو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الثقافة والتنمية المستدامة، الذي أعدته أمانة اليونسكو خلال فصل الربيع بناء على مشاورة جرت مع الدول الأعضاء. ويعرض التقرير النهائي التقدم المحرز في تنفيذ القرار الثالث بشأن الثقافة والتنمية المستدامة وي طرح خيارات بشأن نهج موحد للأمم المتحدة فيما يتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة. وأفضى ذلك إلى اتخاذ القرار الرابع بشأن الثقافة والتنمية المستدامة (القرار ٦٩/٢٣٠)، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والذي ورد فيه أن الجمعية العامة "تشجع جميع الدول الأعضاء (...). وجميع الجهات المعنية الأخرى على أن تستمر في إيلاء الاعتبار الواجب للثقافة والتنمية المستدامة في سياق وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

٣٤- وخلال عام ٢٠١٤، شاركت اليونسكو، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قيادة الحوارات بشأن الثقافة والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي كان لها مردودها في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان لهذه المشاورة العالمية أصداؤها لدى أعداد كبيرة من مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم واضعو السياسات والأكاديميون والخبراء وأعضاء القطاع الخاص ومجموعة متنوعة من المواطنين المهتمين بالأمر. وفي هذا السياق، تولت إكوادور، والبوسنة والهرسك، وصربيا، ومالي، والمغرب قيادة مشاورات وطنية رئيسية، اختتمت

في فصل الخريف بتنظيم مناسبات ختامية وطنية. وقد عرضت نتائج الحوارات المتعلقة بالثقافة والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أثناء الدورة الوزارية لمنتدى اليونسكو العالمي بشأن الثقافة والصناعات الثقافية، الذي عقد في فلورنسا (إيطاليا) خلال الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حيث اعتمد أكثر من ٤٠٠ مشترك إعلان فلورنسا الذي يطرح مبادئ وأولويات أساسية بشأن الثقافة والصناعات الثقافية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٥- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، عقد المؤتمر العالمي المشترك بين منظمة السياحة العالمية واليونسكو بشأن **السياحة والثقافة** (سيام ريب، كمبوديا)، الذي ضم لأول مرة وزراء السياحة ووزراء الثقافة بغرض التعرف على الفرص والتحديات الرئيسية فيما يتعلق بإقامة تعاون قوي بين هذين الميدانين المترابطين. واعتمد المشاركون من جميع مناطق العالم إعلان سيام ريب بشأن "السياحة والثقافة - بناء نموذج شراكة جديد"، وأعلنوا بوجه خاص التزامهم ببناء نماذج شراكة جديدة بين السياحة والثقافة، وتعزيز وحماية التراث الثقافي، وتوثيق الروابط بين السياحة، والثقافات الحية، والصناعات الإبداعية، وتعزيز إسهام السياحة الثقافية في التنمية الحضرية من أجل النهوض بخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

٣٦- وأخيراً، ومنذ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، أنشئ ائتلاف يضم أكثر من ٦٠٠ منظمة غير حكومية تمثل نحو ٢٠٠٠ شخص من الموقعين على إنشاء الائتلاف يمثلون نحو ١٢٠ بلداً، ويقود الائتلاف منذ إنشائه حملة قوية تحمل شعار (#culture2015goal) وتعنى بدور الثقافة في التنمية. ولم تقتصر الحملة على إصدار إعلان قوي تم نشره على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، لكنها تواصلت أيضاً مع عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين في نيويورك. ويوالي الائتلاف إبلاغ اليونسكو بما يقوم به من إجراءات منذ إنشائه.

٣٧- ويقوم قطاع الثقافة حالياً بإعداد التقرير العالمي عن الثقافة والتنمية المستدامة على هدي المناقشات التي دارت بشأن إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث يأخذ كنقطة انطلاق للثقافة في إطار أهداف التنمية المستدامة موضوع المدن المستدامة (الهدف ١١). وسيعرض التقرير أثناء المؤتمر الثالث للمستوطنات البشرية (كيتو، إكوادور، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، وسيكون بمثابة منطلق لتسليط الضوء على الولاية الرئيسية لليونسكو في ميدان الثقافة. وسيقوم التقرير، من خلال دراسات استراتيجية متعلقة بالسياسات ودراسات حالة واستقصاءات إقليمية، بتحليل الدور الاستراتيجي للثقافة والتراث في حفظ وتجديد وتنمية المناطق الحضرية، كما سيحدد الرؤى الاستراتيجية للمستقبل كجزء من عملية إعداد خطة التنمية الحضرية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك عن طريق تنفيذ اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة، ولا سيما الاتفاقيات المؤرخة ١٩٧٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.

القرار المقترح

٣٨- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - وقد درس الوثيقة ١٩٦ م/ت/٨،
- ٢ - وإذ يؤكد مجدداً القرارات ١٩١ م/ت/٦، و١٩٢ م/ت/٨، و١٩٤ م/ت/١٤، و١٩٥ م/ت/٨،
- ٣ - يطلب من الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الدعوة إلى الإبقاء على الأهداف والغايات الحالية للتنمية المستدامة المتعلقة بأولويات اليونسكو في مجالات التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات، على النحو المقترح في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة؛
- ٤ - ويطلب من المديرية العامة مواصلة الدعوة عبر مختلف المحافل الرفيعة المستوى إلى أهمية التعليم، والعلوم، والثقافة، والاتصالات والمعلومات، بوصفها عناصر ممكنة لغرض إعداد خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تقوم على مبادئ من قبيل الاستدامة والمساواة وحقوق الإنسان؛
- ٥ - ويطلب أيضاً من المديرية العامة أن تدعم، حسب الاقتضاء، وضع المؤشرات المناسبة التي يمكن إدراجها في مشروع إطار المؤشرات والرصد الخاص بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما عن طريق معهد اليونسكو للإحصاء، تأكيداً على دور اليونسكو الأساسي في رصد أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بمجالات اختصاصها في التعليم والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات؛
- ٦ - ويدعو المديرية العامة إلى أن تقدم إليه، في دورته السابعة والتسعين بعد المائة، تقريراً عن آخر التطورات بشأن مشاركة المنظمة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.